على هامش الصراحة

▪ إحسان شمران الياسري

حزام الأمان

كلما حاولت أن أكون متحضّراً، فأرتدي حزام الأمان، يصيح من يجلس بجانبي أو من أجلس بجانبه (ماكو داعي.. ما يحاسبون بهذا الوقت).. أو يمنعني بدعوى أن (محافظتنا لا يحاسبون فيها على عدم ارتداء الحزام).. والحاصل أن الناس يرتدون حزام الأمان عندما يقتربون من رجال المرور، خصوصاً في الأماكن التي تُنصب فيها نقاط تفتيش على شروط المتانة والأمان. فيما تشعر بعض المحافظات بنعيم التساهل عن هذا الحزام..

إن الدراسات التي أجريت على سلامة راكبي المركبات مرت بمراحل مختلفة، وتطورت معها منظومة تكوين هيكل المركبة والمصدّات التي تحمي الركّاب ونمط تشكيل الوسائد الهوائية التي (تنفجر) بواباتها عند وقوع اصطدام. وفي المركبات الحديثة وضعت عدة وسائد في الأمام والجوانب بحيث تضمن (لفّ) الركاب بعدد من الوسائد لحمايتهم من أثر الاصطدام. وفي ذات الوقت أجريت دراسات على شكل وموقع حزام الأمام في المركبة وترتيب الأماكن التي يشدّها في الوضع الاعتيادي أو عند الاصطدام.. ولا أدري كم هي تقارير شرطة المرور التي أرجعت أسباب الوفيات أو الإصابات الى عدم ارتداء حزام الأمان.

ان نوعية المساءلة عن عدم ارتداء حزام الأمان تختلف من شخص لآخر ومن مفرزة لأخرى. وأنا أتابع بين فترة وأخرى البرنامج المروري الذي تعده مديرية المرور العام ويعجبني أداء مقدم البرنامج وهو ضابط كبير في مديرية المرور.. ففي المرات التي يستوقف سائق مركبة غير ملتزم بارتداء حزام الأمان يتحدث معه بطريقة تشعره بأهمية الحزام ودواعي وضعه في المركبة وخطورة عدم ارتدائه.. بينما أجد مفارز تمارس لعبة القط والفأر أحياناً وتختبئ خلف بعض الموانع والأشجار لتظهر فجأة للسائق فترعبه وتسحب إجازة السوق أو وثيقة تسجيل المركبة (السنوية) ثم تفرض الغرامة بطريقة من يفرح بمغنم..

إن فكرة تدريبنا على ارتداء حزام الأمان، للسائق وللركاب ليست عملية عصيّة على مؤسسة عريقة مثل مديرية المرور وتشكيلاتها.. فنحن نأنس للتدليل والكلام الطيب والإعفاء من الغرامات لبعض من يثبت لمفرزة المرور أنه يجهل قواعد السلامة. أكثر من هذا، إن بعض الناس (في بغداد) يعرفون الأماكن المحتمل تواجد مفارز مرور متشدّدة فيها، فيتجنبون المرور فيها فيأمنون من المساءلة..

وأنا أرى أن تباشر دائرة المرور حملة توعية لمدة شهر أو أكثر لتعريف الناس بأهمية ارتداء حزام الأمان، ليكون ذلك إنذاراً للمجتمع تُعذَر بعده دائرة المرور إن هي مارست إجراءات عامة (لا أقول متشدّدة، فنحن في شدة كل يوم من الزحامات والاختناقات)..

التحالف الكردستاني يستبعد الخطوة ... ودولة القانون: الموضوع متروك للنقاش

نواب: تشكيل قوة جبلية في كردستان يحتاج إلى وقت وتوافقات

□ بغداد/المدى بريس

استبعد التحالف الكردستاني تشكيل فرقة عسكرية جبلية في الوقت الحالي عازيا ذلك الى وجود مناطق وعرة في اقليم كردستان مما يجعل الوصول إليها عسيراً. في حين رأى ائتلاف دولة القانون "ان تشكيل هذه الفرقة يحتاج الى مناقشات ووقت طويل لتوضيح الافكار بين المركز والاقليم". في الوقت نفسه دعت كتلة الاحرار النيابية الى الاسراع في تشكيل فرقة عسكرية جبلية لمنع تدخلات بعض الدول في شؤون اقليم كردستان.

وفي حديث مع "المدى برس"اوضح عضو لجنة الامن والدفاع قاسم الاعرجي "ان التحالف الكردستاني طالب التحالف الوطني بتشكيل فرقة جبلية تكون مهمتها حماية الحدود مع ايران وتركيا ومنع التدخلات من قبل هذه الدول في شؤون الاقليم".

واضاف"ان التحالف الوطني وافق على هذا الطلب في البداية الا ان هناك خلافات على ادارة هذه القوات وتجهيزها وتفاصيلها،لافتا الى "ان هذه القوات يجب ان تكون تابعة للقائد العام للقوات المسلحة ووزارة الدفاع حتى يتم تجهيزها بالمعدات العسكرية لحماية الحدود".

وتابع الاعرجي" لن نوافق على تشكيل قوى خارجة عن ادارة القائد العام للقوات المسلحة"، متسائلا "من هم عناصر هذه الفرقة وكيف ستتكون"؟

واشار الى ان مطالب التحالف الوطني والحكومة في تشكيل هذه الفرقة تتمثل في مشاركة جميع فئات المجتمع فيها العربي والكردي والسني والشيعي والتركماني". واستبعد الاعرجي وهو رئيس كتلة بدر البرلمانية مناقشة هذا الموضوع في المؤتمر الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني في وقت سابق من الان".

من جهتها، اعربت كتلة الاحرار عن تفاؤلها بتشكيل فرقة جبلية لحماية الحدود في كردستان ، مطالبة الحكومة الاتحادية بتجهيزها ومتابعتها".

وقال النائب حاكم الزاملي " من الضروري تشكيل فرقة جبلية لحماية الحدود في كردستان بعد التدخلات والخروقات على الحدود بين فترة واخرى، لافتا الى ان هذه الفرقة يجب ان تكون تحت اشراف الحكومة المركزية من اجل متابعة قضية تسليحها وتزويدها بأحدث المعدات العسكرية من اجل التصدي لاية محاولة خارجية ".

هذا وقد اعلنت لجنة الامن والدفاع البرلمانية في شهر شباط الماضي عن توجه لتشكيل فرقة عسكرية جبلية لحماية الحدود المشتركة مع تركيا وايران. ورد التحالف الكردستاني ان الاتفاق مع الاقليم هو ما يسمح بتشكيل تلك القوة العسكرية."

واضاف"ان اقليم كردستان بحاجة كبيرة الى مثل هذه الفرقة بعد التدخلات التي تحصل بين فترة واخرى ومنها التدخلات التركية ،واستبعد موافقة حكومة الاقليم تشكيل هذه الفرقة في الوقت الحالي بسبب الخلافات السياسية الموجود والتي تحتاج الى فترة زمنية كبيرة".

الى ذلك استبعد التحالف الكردستاني تشكيل فرقة عسكرية جبلية في الاقليم في الوقت الحالي .

وقال النائب حسن جهاد "ان هناك مطالب كانت موجودة في السابق لتشكيل فرقة جبلية الغرض منها حماية وتأمين حدود إقليم كردستان من التجاوزات التي تحصل هناك"، منوها الى "ان المناطق الجبلية لا يمكن لأي قوة دخولها بسبب وجود حزب العمال الكردستاني هناك".

وتابع "ان المناطق الجبلية وعرة جدا ولا يمكن الوصول اليها في الوقت الحالي"، مبينا "ان الحركات الكردية الحالية انطلقت من هذه المناطق التي يصعب تحرك اية قوة فيها".

وزاد "ان هذا الموضوع حاليا غير موجود على طاولة النقاشات السياسية"، لافتا الى "ان امر تشكيل فرقة جبلية متوقف حاليا" دون ذكر مزيد من التفاصيل".

الى ذلك اكتفى النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي بقوله لـ"المدى برس"، "ان موضوع تشكيل فرقة عسكرية جبلية في اقليم كردستان لم يبت به من حيث التشكيل او عدمه وفيه الكثير من النقاشات التي تحتاج الى مزيد من الوقت من اجل سلامة حدودنا في كردستان".

المساءلة تحيل ١٦٠ شخصاً من الأجهزة المنحلة في صلاح الدين على التقاعد

□ بغداد / المدى

أعلنت هيئة المساءلة والعدالة، امس الثلاثاء، عن إحالة ١٦٠ شخصاً من الأجهزة المنحلة من المشمولين بإجراءات الاجتثاث في محافظة صلاح الدين على التقاعد، نافية ورود أي كتاب لشمول قضاة من المحافظة بقرارات الاجتثاث، فيما دعاها مجلس المحافظة إلى إعادة النظر بقراراتها المتعلقة بالقضاة لـ"خطورتها" على سمعة القضاء.

وقال مدير مكتب الهيئة في محافظة صلاح الدين رضي محمد علي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "أي توجيهات لم تصل بخصوص اجتثاث أي قاض من محافظة صلاح الدين".

وأضاف علي أن "مكتب هيئة المساءلة والعدالة في محافظة صلاح الدين تلقى تعليمات لإحالة ١٦٠ مشمولاً بإجراءات الاجتثاث من الأجهزة المنحلة على التقاعد لإنهاء معاناتهم"، مؤكداً أن "القرار سينفذ بأسرع وقت".

من جانبه، قال رئيس لجنة الثقافة والإعلام في مجلس محافظة صلاح الدين ضامن عليوي مطلك في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "مجلس المحافظة لا يعترض على قرارات ذات طابع قانوني لحقيقِ مصلحة الحكومة والمواطن"، مستدركاً بالقول "لكنه لا يرى حاجة بقرارات تعكر أجواء العملية السياسية وقطع الطريق على مشروع المصالحة والوطنية".

وأعرب مطلك عن مخاوف محافظته من "وصول قرارات هيئة المساءلة والعدالة إلى محافظة صلاح الدين، لاسيما في هذا التوقيت الحرج"، داعياً الهيئة إلى "إعادة النظر بقراراتها المتعلقة باجتثاث نحو ٥٠ قاضياً في محافظتي ديالى ونينوى لخطورتها على سمعة القضاء بشكل عام".

ونفت الهيئة العليا للمساءلة والعدالة، أمس الثلاثاء (٤ ايلول ٢٠١٢)، صدور أي قرار جديد بشأن قضاة محافظة ديالى، داعية إلى عدم إطلاق التصريحات المضللة وتجنب التهويل الإعلامي.

وكان النائب عن القائمة العراقية رعد الدهلكي قال في تصريح صحافي أول من أمس الاثنين (٣ ايلول ٢٠١٢)، إن هيئة المساءلة والعدالة قامت باجتثاث عدد من قضاة محافظة ديالى بعد ساعات من اجتثاث عدد من قضاة محافظة نينوى.

وكان مصدر في محكمة استئناف نينوى كشف، في (٣١ آب ٢٠١٢)، أن هيئة المساءلة والعدالة قررت اجتثاث ٣٠ قاضيا في المحافظة، مبينا أن المحكمة ستتخذ بعض الإجراءات لتعديل هذا القرار.

ولاقى هذا القرار انتقادات من قبل سياسيي المحافظة أبرزهم محافظ نينوى أثيل النجيفي الذي وصفه، في (١ أيلول ٢٠١٢) بـ"غير القانوني"، وفي حين اعتبره "استهدافاً لمناطق معينة"، طالب السلطات الثلاث باتخاذ موقف من تلك الإجراءات.

واستغربت هيئة المساءلة والعدالة، أول من امس الاثنين ، ردّة الفعل ومواقف بعض النواب والمسؤولين بشأن إجراءاتها بشمول بعض القضاة، متهمة البعض بالتعمد في تضليل الحقائق، فيما اعتبرت التضليل تحريضاً يهدد سلامة العاملين في الهيئة التي تحتفظ بحقها القانوني تجاه من يستهدفها.

وطالب النائب عن القائمة العراقية عبد ذياب العجيلي، في (٢ أيلول ٢٠١٢)، هيئة المساءلة والعدالة بإيقاف عملية اجتثاث قضاة الموصل من اجل تفعيل المصالحة الوطنية، داعيا مجلس القضاء الأعلى إلى تحمل مسؤولياته الإنسانية والوقوف إلى جانب القضاة الذين تم اجتثاثهم.

كما اعتبر عضو مجلس محافظة نينوى يحيى عبد محجوب، مطلع أيلول الجاري، أن قرار هيئة المساءلة والعدالة القاضي باجتثاث ٣٢ قاضياً في نينوى "محاولة للضغط على القضاء"، مطالبا مجلس الوزراء برد هذا القرار، فيما حذر من آثار سلبية تجر المحافظة إلى مزيد من الاضطراب في حال الاستمرار بهذه الإجراءات.

واتهم نواب عن محافظة نينوى، في (١ أيلول ٢٠١٢)، هيئة المساءلة والعدالة السابقة بالبدء بحملة استهداف ممنهجة لمحافظات معينة بعد اختيار البرلمان للهيئة الجديدة، محملين إياها والحكومة بقيادة هذه الحملة، فيما حذروا من ردة فعل جماهير المحافظة.

فيما اعتبرت القائمة العراقية، في اليوم ذاته، أن هيئة المساءلة والعدالة السابقة لا تمتلك السلطة القانونية أو الدستورية لإصدار القرارات كون الهيئة الحالية لم تباشر أعمالها حتى الآن، داعية مجلس القضاء الأعلى ورئيس الجمهورية إلى الوقوف بوجه إجراءاتها والتصدي لقراراتها باجتثاث ٣٢ قاضيا في الموصل، فيما طالبت محافظ نينوى أثيل النجيفي ومجلس المحافظة إلى عدم تنفيذ هذه الإجراءات.

وسبق أن أصدرت هيئة المساءلة والعدالة قرارا باجتثاث ٨٠ موظفا من وزارة النفط بينهم ٥٩ شخصا من مصفى بيجي بمحافظة صلاح الدين، حيث حصلت الـ"السومرية نيوز"، في الـ٢١ من آب ٢٠١٢، على نسخة من هذا الكتاب.

وكانت عدد من القوائم السابقة قد وردت إلى مصفى النفط في قضاء بيجي، (٤٠ كم شمال تكريت)، تفيد بشمول أعداد أخرى بقرارات هيئة المساءلة العدالة، ليصل مجموع ممن سيتعرضون للطرد أو الإحالة على التقاعد إلى ١٣٠ موظفا، كما اعترضت جامعة تكريت، نهاية العام الماضي ٢٠١١، على اجتثاث نحو ١٤٠ موظفاً وتدريسيا فيها بسبب إجراءات هيئة المساءلة والعدالة.

يذكر أن الحاكم المدني الأميركي بول بريمر، قرر بعد دخول القوات الأميركية في العام ٢٠٠٣، حل حزب البعث الذي كان يقوده الرئيس السابق صدام حسين، وشكل لجنة اسمها "لجنة اجتثاث البعث"، ثم تم تغيير الاسم إلى هيئة المساءلة والعدالة، كما أصدر في أيار من ٢٠٠٣ قراراً بحل الجيش مع المؤسسات التابعة له.

نواب وناشطون يؤيدون إلغاء عقوبة الإعدام وآخرون يعارضون

□ المدى/غفران الحداد

أكد عدد من السياسيين العمل على صياغة مشروع قانون يقدم الى هيئة رئاسة البرلمان لتجميد عقوبة الإعدام و قوبل القرار بالترحيب من قبل البعض والرفض من قبل آخرين. النائب عن كتلة الأحرار سردار عبد الله محمود قال " أؤيد إلغاء عقوبة الإعدام فالدول المتحضرة ألغت هذه العقوبة وبعضها تحاول وتسعى جاهدة لإلغائها " وأضاف خلال حديث لـ"المدى" ان عقوبة الإعدام لن تؤدي الى اصلاح الإنسان بل الاصلاح يأتي من خلال لغة الحوار والارشاد النفسي والاجتماعي وليس من خلال الموت"على حد قوله.

فيما أشارت مها الخطيب ناشطة في مجال حقوق الإنسان الى ان"الغاء عقوبة الاعدام يخالف الشريعة الاسلامية ." وأضافت الخطيب" ارى هذا الطلب من بعض الساسة ليس له علاقة بالإنسانية وما هذا سوى دعاية انتخابية لهم ليس أكثر". مؤكدةً:" الوضع في البلد لايسمح بإلغاء العقوبة في ظل انتشار الإرهاب والقتل والفساد الاداري والمالي فإذا الغيت العقوبة حقاً فأن المجرمين سيستخفون بدم الإنسان وبالأمن في هذا البلد".

فيما أكد النائب عبد الحسين الياسري من دولة القانون ان" القائمة العراقية هي من اقترحت هذا القرار وهي لا تستطيع تجميد عقوبة الإعدام بعد ان صوت القانون عليها ." وأضاف "اليوم نرى الأخوة في القائمة العراقية لديهم اعتراض على القانون رغم ان القرار لايزال نافذاً وبالتالي لديهم الحق باقتراح اجراء تعديل على القانون فقط ونراهم أيضاً غير راضين عن سياسة اجتثاث البعثيين وهذا أمر يثير استغرابنا حقاً بعد كل ماجرى وحصل للشعب على أيدي البعث". وكان عضو القائمة العراقية سليم الجبوري أكد في وقت سابق على أنّ قائمته بصدد تقديم مقترح قانون الى هيئة رئاسة البرلمان لتجميد عقوبة الإعدام وقال الجبوري في مؤتمر صحافي ان" الكتلة العراقية في مجلس النوّاب تعمل على صياغة مشروع قانون سيقدم الى هيئة رئاسة البرلمان لتجميد عقوبة الإعدام،كاشفاً عن إعداد زعيم ائتلاف العراقية اياد علاوي خطة سياسية لإنقاذ البلاد من المأزق الذي وصلت اليه ،وأوضح ان سياسة اجتثاث البعث والتدخلات الاقليمية والتراجع الامني فرضت علينا أعداد هذه الخطة".

وجهاً لوجه ..

مفوضية الانتخابات.. زيادة أم ترشيق؟

□ بغداد/محمد صباح

تدور خلافات حادة بين الكتل السياسية بشأن عدد أعضاء المفوضية حيث تطالب بعض الكتل السياسية باختيار تسعة مرشحين فقط، فيما تصر كتل سياسية على زيادة عدد الأعضاء إلى ١٥ عضواً، واتفق رؤساء الكتل السياسية، في الـ٢٨ من آب الماضي، على اختيار ١٥ عضوا للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

المدى سألت كلا من النائب عن العراقية حيدر الملا والنائب عن قائمة التغيير الكردستاني محمد كياني عن اسباب اخفاق البرلمان في التصويت على اعضاء مفوضية الانتخابات.

حيدر الملا: دولة القانون هو من يسعى لزيادة عدد الأعضاء

كشفت القائمة العراقية انها بالضد من زيادة عدد اعضاء مفوضية الانتخابات من تسعة اعضاء الى (١٥) عضوا، لافتة الى ان العراق سيتحول من المحاصصة السياسية الى العشائرية ،متهمة في الوقت نفسه ائتلاف دولة القانون بالسعي لزيادة اعضاء المفوضية.

وقال النائب حيدر الملا لـ"المدى"ان العراقية لا ترى اي مبرر لزيادة عدد اعضاء المفوضية العليا للانتخابات الى (١٥) عضوا بدلا من تسعة اعضاء او اقل من ذلك، لافتا الى ان ذلك هو ايغال بقضية المحاصصة باامورها الطائفية والاثنية وقد تصل الى الابعاد العشائرية.

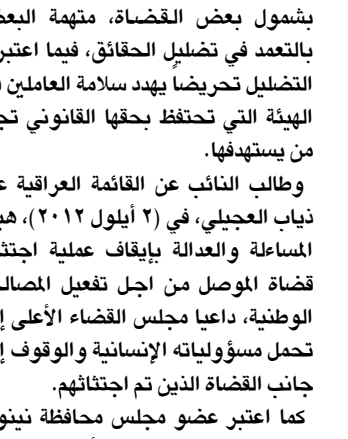

حيدر الملا

واضاف"في الفترة المقبلة سوف يتحول البلد من المحاصصة الطائفية الى المحاصصة العشائرية وسوف توزع المناصب لا على اساس مكون شيعي او سني او كردي او تركماني بل على اسس العشائرية حيث ستطالب كل عشيرة بحصة او منصب اذا استمرت الاوضاع على ما هي عليه".

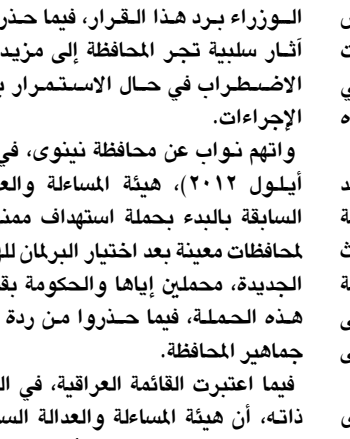

محمد كياني

واستطرد بالقول "ان القرار السياسي اذا كان مع مبدأ ترشيق المناصب في كل دوائر الدولة فلماذا سيتم رفع اعداد اعضاء المفوضية الى (١٥) عضوا، منوها الى ان العراقية ملتزمة بمنهجية الترشيق وتقليص الاعضاء الى خمسة او سبعة فقط".

واتهم الملا بعض الكتل السياسية "المؤمنة بالمحاصصة الطائفية والاثنية" بانها هي من تريد زيادة عدد اعضاء المفوضية ، وخص بالذكر ائتلاف دولة القانون ، وقال ان زيادة الاعضاء ستؤدي الى هدر المال العام والايغال بالمحاصصة الطائفية وتفتيت الدولة".

وبين "ان العراقية وكتلة الاحرار والمجلس الاعلى الاسلامي والحزب الديمقراطي الكردستاني ملتزمة بتحديد تسعة اعضاء للمفوضية".

محمد كياني: من الضروري زيادة عدد أعضاء المفوضية

طالبت كتلة التغيير الكردستاني بزيادة عدد اعضاء مجلس النواب الى(١٥) عضوا ليشمل كل المكونات ويحد من ظاهرة التلاعب بنتائج الانتخابات وتزويره.

وقال محمد كياني لـ"المدى"ان كتلة التغيير الكردستانية مع زيادة عدد اعضاء مفوضية الانتخابات الى(١٥) عضوا، واشار إلى ان كتلته نادت بالحيادية والاستقلالية والمهنية في التعيين لهذه المفوضية، وبهذه المعايير ستكون هناك مفوضية مستقلة ".

واضاف "ان المفوضية الجديدة تعكس رأي الكتل الكبيرة وباستمرارها سيكون هناك عملية استحواذ على مقاعد مفوضية الانتخابات من قبل هذه الكتل ،لافتا الى ان عمل مفوضية الانتخابات عمل خطير وهو الاشراف على الانتخابات، وبالتالي نريد ان يكون لنا صوت في هذه المفوضية الجديدة".

واشار الى ان "وجودنا في المفوضية القادمة سيقلل من امكانية حدوث التزوير والتلاعب في نتائج الانتخابات المقبلة، مبينا عدم وجود معيار مهني ولا استقلالية في حال الابقاء على تسعة اعضاء فقط لان الكتل السياسية تتقاسم ذلك بينها وتفرض اسماء معينة وهم ليسوا مهنيين".